

الجيش لا يزال مهيمنا بعد عامين على تقاسم السلطة في السودان

على تطبيع العلاقات مع إسرائيل أحد الأمثلة على تغير السياسة الخارجية للبلاد، وخطة قلبت سياسة طويلة الأمد منذ حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل عام 1967. وفي يناير الماضي وقع السودان على وثيقة إبراهيم للتطبيع مع إسرائيل بحضور وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين. لكن حمدوك أكد أن الصفقة لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة البرلمان الذي لم يتم تشكيله بعد.



جوناس هورنر
الانقسامات أضرت
بقدرة المدنيين على
إدارة الفترة الانتقالية

ورأى الخبير العسكري أمين إسماعيل أن مشاركة المدنيين كانت "خجولة"، حتى في محادثات السلام مع المتمردين. وعلق "أصبح ملف السلام بالكامل لدى العسكريين".

وفي أكتوبر شهدت عاصمة دولة جنوب السودان توقيع اتفاق سلام تاريخي بين الحكومة السودانية الانتقالية وعدد من الحركات التي حملت السلاح في إقليم دارفور بغرب البلاد وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، بسبب التهميش الاقتصادي والسياسي لهذه المناطق. وشهد توقيع هذا الاتفاق قائد قوات الدعم السريع ونائب المجلس السيادي الحاكم محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي.

والجانب الرئيسي الآخر الذي يُوشر إلى هيمنة الجيش هو احتفاظه بالسيطرة على الشركات المربحة المتخصصة في مجالات عديدة، من الزراعة والدواجن وحتى البنية التحتية. وفي العام الماضي قال حمدوك إن 80 في المئة من موارد البلاد "خارج سيطرة وزارة المالية". ومع ذلك ليس واضحا كم من حجم هذه الموارد بيد الجيش.

وقال مصدر عسكري إن تدخل المدنيين في أي من الشؤون العسكرية يظل أمرا "حساسا".

وأضاف المصدر أن "دعوات المدنيين لإصلاح المؤسسة العسكرية سنظل تواجه بمقاومة من جانب العسكريين". وكان الفساد المدنيون والحركات المتمردة السابقة يضغطون من أجل إجراء إصلاحات في الجيش تشمل دمج القوات شبه العسكرية والجماعات المسلحة داخل الجيش النظامي.

وقبل اتفاق تقاسم السلطة لعام 2019 في تحديد مسؤولية الإشراف على الإصلاحات الأمنية إن أن وثيقة الاتفاق لم تحدد ذلك بشكل قاطع وتركتها تشاركية بين المدنيين والعسكريين.

ومع ذلك يعتقد هورنر أن المرحلة الانتقالية تتطلب أن يمارس المدنيون "في نهاية المطاف الإشراف على الجيش".

الخرطوم - ما يزال الجيش السوداني مهيمنا على مقاليد الأمور مع تراجع دور القوى المدنية لما تشهده من انقسام، بعد مرور أكثر من عامين على الإطاحة بالرئيس السوداني السابق عمر البشير وتوقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين.

ووقع العسكريون والمدنيون في أغسطس 2019 اتفاقا لتقاسم السلطة نص على فترة انتقالية من ثلاث سنوات تم تمديدتها لاحقا بعد أن أبرمت الحكومة السودانية اتفاق سلام مع عدد من حركات التمرد المسلحة في أكتوبر.

وبموجب الاتفاق يتولى الجيش السلطة على المستوى السيادي بينما تقود حكومة مدنية ومجلس تشريعي الفترة الانتقالية.

وقال جوناس هورنر من مجموعة الأزمات الدولية "أقام طرفا الحكم (الجيش والقوى المدنية) علاقات ودية بينما يعملان بتناسق متقطع مع احتفاظ الجيش بسلطته بشكل فعال". وأضاف هورنر أن "تباطؤ الجيش في الجوانب الرئيسية للفترة الانتقالية أعاق التقدم، والانقسامات الداخلية ونقص القدرات أضرا بقدرة المدنيين على الاستمرار في إدارة الفترة الانتقالية".

وتعمقت الانقسامات داخل قوى الحرية والتغيير، وهي تحالف للمعارضة المدنية الرئيسية التي قادت الاحتجاجات المناهضة للبشير عام 2019.

وشهد الدعم الشعبي للحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بعض التراجع خلال العام الماضي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الإصلاحات الاقتصادية الحكومية التي أثرت سلبا على معيشة العديد من الأسر السودانية.

كما تصاعدت الانتقادات للحكومة بسبب التأخر في تحقيق العدالة لعائلات الضحايا الذين سقطوا تحت نظام البشير وخلال احتجاجات 2019 التي أعقبت الإطاحة به. وحتى الآن، لم يتم تشكيل مجلس تشريعي بعد في البلاد.

ويقول هورنر "إن تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي سيكون أساسيا لبدء الرقابة على الجيش"، موضحا أن "خشية قوات الأمن والأحزاب السياسية القديمة من إضعاف سلطاتها الحالية أعاق هذا الإصلاح الحاسم".

وعلى مدى العام الماضي شارك الجيش بشكل كبير في السياسة الخارجية وأبرم اتفاق سلام مع المتمردين. وقال مجدي الجزولي المحلل بمعهد ريفت فالي إن "إعادة توجيه السياسة الخارجية للسودان منذ إطاحة البشير يحددها الجيش"، لافتا إلى أنها "ترجمت إلى علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة". ويعد اتفاق السودان العام الماضي

لا نملك عصا سحرية أولى رسائل الحكومة اللبنانية الجديدة

أهداف الحكومة مخالفة لأولويات اللبنانيين



الأيادي مكتوفة

الذي يحذر من نزوب احتياطي الدولار لديه.

ووافق صندوق النقد الدولي الشهر الماضي على منح دوله الأعضاء حقوق السحب الخاصة بما يتناسب مع حصتها لديه، ما سيسمح بزيادة المساعدات للدول الأكثر ضعفا، بهدف دعم الاقتصاد العالمي الذي أزهقه تفشي وباء كوفيد - 19.

وحقوق السحب الخاصة ليست عملة وليس لها وجود مادي، بل تستند قيمتها إلى سلة من خمس عملات دولية رئيسية هي الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والرينمينبي أو اليوان والين، ويمكن استخدامها بمجرد إصدارها كعملة احتياطية تعمل على استقرار قيمة العملة المحلية أو تحويلها إلى عملات أقوى لتمويل الاستثمارات.

وكانت المحادثات بين لبنان وصندوق النقد الدولي قد انهارت الصيف الماضي مع تنازع السياسيين والبنوك بشأن نطاق الخسائر الفادحة المدرجة في خطة التعافي المالي الحكومية التي أيدها الصندوق.

واخفقت الحكومة السابقة في تنفيذ إصلاحات هيكلية يطالب بها المانحون منذ سنوات بما يشمل إجراءات للتصدي للفساد والهرج.

ورغم جرعة الدعم التي قدمها صندوق النقد الدولي تزامنا مع تسلم الحكومة الجديدة مهامها، لا شيء يوحى بان حكومة ميفاتي ستندف لبنان.

يتوفر في حكومة ميفاتي التي ورثت أزمات مترامية يصعب حلها بشكل عاجل. ويرى مراقبون أن أقصى ما باستطاعة الحكومة اللبنانية الجديدة في علاقة بانظارات اللبنانيين هو المحافظة على الوضع القائم وعدم تدرجه إلى الأسوأ، وهو ما يعكسه تصريح ميفاتي بأنه لا يملك عصا سحرية وأنه لا بد من التضحية.

ويشهد لبنان منذ أشهر أزمة محروقات حادة وشحاً في الأدوية. وشرعت السلطات منذ أشهر في رفع الدعم تدريجيا عن سلع رئيسية أبرزها الطحين والوقود والأدوية. لكن ذلك لم يخفف من الأزمات، فلا تزال انوية كثيرة غير متوفرة، ولا يزال السكان ينتظرون في طوابير لساعات طويلة لتعبئة سياراتهم بالبنزين.

وأعلنت نقابة أصحاب المحطات الأحد أن أكثر من 90 في المئة من المحطات أقفلت أبوابها "بسبب عدم تسلمها المحروقات من الشركات المستوردة بسبب نفاذ الكمية وعدم فتح مصرف لبنان اعتمادات مصرفية جديدة" للدفع للشركات المستوردة.

وأعلنت وزارة المالية الإثنين أن لبنان تبلغ من صندوق النقد الدولي أنه سيتسلم في السادس عشر من الشهر الحالي حوالي مليار و135 مليون دولار أميركي بدل حقوق السحب الخاصة على أن تودع في حساب مصرف لبنان،

ونذلك بعد الاتفاق على خطة طريق اقتصادية مالية إصلاحية.

ويرى مراقبون أن النجاح في هذا المسار غير مرتبط بخيارات الحكومة بقدر ما هو مرتبط بقرارات سياسية من الدول الكبرى بشأن لبنان. وأما المهمة الثانية الرئيسية للحكومة فتتمثل في إعادة هيكلة القطاع الحكومي بكامل مؤسساته، والبدء بإجراءات ملموسة لوقف الهدر ومكافحة الفساد، وإعادة جولة ديون لبنان والعمل على موازنة الواردات مع المصاريف لإعادة التوازن إلى المالية العمومية.

ويرى محللون أن هذه الإصلاحات عرضة للفشل بسبب ضيق الوقت، حيث أن الفترة الزمنية المتاحة لعمل الحكومة الجديدة محدودة وتنتهي الربع القادم، وكذلك بسبب ارتباط الإصلاحات بتوازنات سياسية داخلية وبعبارات طائفية حساسة.

وعلى الرغم من أهمية الأهداف الرئيسية المرسومة فإن أولويات اللبنانيين مغايرة لأهداف الحكومة. ويريد اللبنانيون حولا فورية لأزمات الكهرباء والبنزين والمازوت واستفحال الغلاء وتراجع القدرة الشرائية وعدم القدرة على تسديد أقساط الدراسة لأبنائهم.

وتستوجب كل هذه المطالب العاجلة فترة زمنية ليست بالقصيرة من أجل الاستجابة ولو جزئيا لها وهو ما لا

باشرت الحكومة اللبنانية الجديدة مهامها عبر توجيه رسائل متشائمة للبنانيين، ما يؤشر على قصورها في معالجة عدد هائل من الأزمات المستحلة خلال فترة وجيزة. وفي وقت ينتظر فيه اللبنانيون انفراجة، بشكل عاجل ووقف الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد بشكل أقل إلحاحا. وقال ميفاتي خلال الجلسة الافتتاحية للحكومة الجديدة في قصر الرئاسة شرقي العاصمة بيروت بحضور الرئيس ميشال عون إن حكومته "لا تملك عصا سحرية" و"ينتظرها الكثير من العمل".

بيروت - استهل رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميفاتي مهامه التي بدأها الإثنين بموجة من التشاؤم المزجج بالتفاؤل الحذر، في وقت ينتظر فيه اللبنانيون حولا لازمتي الوقود والدواء بشكل عاجل ووقف الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد بشكل أقل إلحاحا. وقال ميفاتي خلال الجلسة الافتتاحية للحكومة الجديدة في قصر الرئاسة شرقي العاصمة بيروت بحضور الرئيس ميشال عون إن حكومته "لا تملك عصا سحرية" و"ينتظرها الكثير من العمل".

وأضاف "الوضع صعب للغاية، ولكن بالإرادة الصلبة والتصميم والعزم والتخطيط نستطيع جميعا كفريق عمل واحد أن نحقق لشعبنا الصابر والمتالم بعضا مما يامله ويتمناه".

وتعهد ميفاتي بأن يعمل جاهدا لحل أزمات الوقود والدواء اللذين تقلصت إمداداتهما مع انخفاض احتياطات العملة الأجنبية في البلاد التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، إلا أن مراقبين يشككون في القدرة السريعة على تحقيق ذلك.

رغم دعم صندوق النقد الدولي تزامنا مع تسلم الحكومة الجديدة مهامها، لا شيء يوحى بأن ميفاتي سينفذ لبنان

وفي وقت يامل اللبنانيون أن تتمكن الحكومة الجديدة أخيرا من رسم طريق للخروج ببلادهم من الأزمة التي شهدت تراجع قيمة العملة بنحو 90 في المئة منذ أواخر 2019 ودفعت ثلاثة أرباع السكان إلى الفقر، تبدو أهداف الحكومة مغايرة لأولوياتهم.

وتهدف الحكومة بشكل أساسي، وفق ميفاتي، إلى تنشيط مسار التفاوض مع ممثلي صندوق النقد الدولي أملا في الحصول على مساعدات مالية عاجلة،

قطع المساعدات عن اللاجئين السوريين في الأردن يجبرهم على العودة إلى بلادهم

تقدر عمان عدد الذين لجأوا إلى المملكة منذ اندلاع النزاع في سوريا بنحو 1.3 مليون، يقيم 750 ألفا منهم في البلاد قبل عام 2011 بحكم النسب والمصاهرة، قبل افتتاح مخيم الزعتري للاجئين السوريين بشكل رسمي في يوليو 2012، الذي بات ينظم وجودهم داخل المخيمات وليس في المدن أو القرى الأردنية.

ويشكل هذا العدد الكبير من السوريين في الأردن خطفا كبيرا على البلد الذي يعاني من شح الموارد، خاصة في ما يتعلق بالمياه والطاقة. وقد انتقدت عمان في الكثير من المرات تحايل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين، إلا أنها لم تجد التجاوب المأمول.

والأسبوع الماضي أكدت منظمة العفو الدولية في تقرير بعنوان "أنت ذاهب إلى الموت"، بأن العشرات من اللاجئين السوريين العائدين إلى بلادهم تعرضوا لانتهاكات الأجهزة الأمنية للنظام السوري، بما فيها الاعتقال والتعذيب والإغصاب، مشددة على أن سوريا ليست مكانا آمنا.

المخيمات بنهاية شهر سبتمبر". وأشار البيان إلى أن قطع المساعدات يأتي في "أسوأ الأوقات" نتيجة تآثر العائلات بتداعيات جائحة كوفيد - 19.



البرتو كوريا مينديز
أوقفنا المساعدات
الغذائية بسبب نقص
التمويل

ويقدم البرنامج 32 دولارا شهريا لكل فرد من الأسر "شديدة الاحتياج"، بينما يقدم 21 دولارا شهريا لكل فرد من الأسر المصنفة "متوسطة الحاجة".

وقال مينديز إنه "بسبب الآثار الاقتصادية التي أدت إليها جائحة كورونا أصبح العديد من اللاجئين أكثر عرضة للخطر، وزادت احتياجاتهم الإنسانية. نحن نعتمد على دعم المانحين اليوم أكثر من أي وقت مضى".

من التمويل، قد نجد أنفسنا مجبرين على قطع المساعدات الغذائية عن ربع مليون لاجئ آخرين يقيمون خارج

في الوضع الحالي غير كاف لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع اللاجئين في الأردن"، مشددا على أنه يحتاج "بشكل عاجل إلى 58 مليون دولار أميركي لمواصلة تقديم المساعدات الغذائية الشهرية لنصف مليون لاجئ حتى نهاية العام".

ونقل البيان عن الممثل المقيم لبرنامج الأغذية العالمي في الأردن البرتو كوريا مينديز قوله إن "الأوقات العصيبة تتطلب إجراءات صعبة. يتعين علينا اتخاذ بعض القرارات لتحديد أولويات التمويل الحالي وتقديم المساعدة الغذائية لمن هم في أمس الحاجة إليها".

وأضاف "هذه خيارات مؤلمة، إذ أن هذه العائلات لا يمكنها توفير طعامها دون المساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج".

وتابع "في حال لم نتلق المزيد من التمويل، قد نجد أنفسنا مجبرين على قطع المساعدات الغذائية عن ربع مليون لاجئ آخرين يقيمون خارج

عمان - يخشى اللاجئون السوريون في الأردن من أن يجبرهم قطع برنامج الأغذية العالمي للمساعدات على العودة إلى سوريا، وهو ما سوف يعرضهم للاعتقال والتعذيب من قبل النظام السوري.

ومنذ بداية العام الحالي عاد نحو 2250 لاجئا إلى سوريا، في حين يوجد في الأردن نحو 665 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وسيقف البرنامج المساعدات اعتبارا من شهر أكتوبر المقبل، حيث تلقت الأسر في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي رسائل نصية من البرنامج تعلمهم بتوقف المساعدات الغذائية عنهم بسبب نقص التمويل.

ولن يتلقى 21 ألف لاجئ سوري مساعداتهم الغذائية الشهرية اعتبارا من أكتوبر المقبل بسبب نقص التمويل الذي أجبر البرنامج على إعطاء الأولوية للاكثر احتياجا. وأوضح برنامج الأغذية العالمي أن "التمويل

السودان يطلب تعديل اتفاق القاعدة البحرية مع روسيا

المرکزي مقابل استخدام روسيا لتلك القاعدة لمدة خمس سنوات. وأضاف المصدر أن الحكومة السودانية أبدت موافقتها على توقيع اتفاقية جديدة تقضي بتمديد الموجودة لمدة تصل إلى 25 عاما.

وتلعب روسيا على وتر الدعم العسكري مقابل الدعم الاقتصادي الذي سيستلزمه السودان من الولايات المتحدة، فيما تحتاج الخرطوم إلى النوعين والطرقتين، لأن أسلحة الجيش تهيم عليها الصناعة الروسية، وقمة صواريخ في إبرام اتفاقيات عسكرية مع دول عربية حاليا في وقت تعاني فيه البلاد من مشكلات اقتصادية مستعصية تحتاج إلى مساعدات عاجلة.

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطا على الخرطوم لإنهاء أي وجود روسي في سواحل السودان، مقابل مساعدات اقتصادية هو في أمس الحاجة إليها.

الخرطوم - تسعى الخرطوم لإدخال تعديلات جوهرية على الاتفاقية المبرمة بينها وموسكو بشأن إنشاء مركز إمداد للبحرية الروسية في بورسودان على البحر الأحمر نظرا لعدم وجود ثمار من ورائها مقابل إعطاء روسيا هذا الموقع الاستراتيجي.

وترى الحكومة السودانية أن مصلحتها ومصحة اقتصادها في تعديل جوهرية يتم على هذه الاتفاقية، فيما لم تترد روسيا بعد على هذه المطالب السودانية الجديدة. ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عن مصدر مطلع في الجيش السوداني قوله إن وزارة العدل السودانية أوصت بتعديل الاتفاقية التي تم توقيعها في عهد الرئيس السابق عمر البشير، موضحا أن حكومة الخرطوم طلبت من موسكو دفع مساعدات اقتصادية بقيمة خمسة مليارات دولار إلى بنك السودان